ملامح الثقافة السياسية في العراق المعاصر

المدرس المساعد
علي عبد العزيز الياسري(*)

المقدمة :

تعد القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في المجتمع مضمون الثقافة السياسية وجوهرها، لذلك فدراسة الثقافة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات تتطلب فهم المجتمع وإدراكه. وتعد الحاجة إلى دراسة الثقافة السياسية في العراق اليوم مطلبا ملحا لأسباب كثيرة، قد نكون مساهمين في هذه الورقة البحثية لبيان الحاجة إلى مساهمات كثيرة لوضع أسس الثقافة السياسية في العراق طبيعتها، سماتها، ملامحها... ولانجافي الواقع إن قلنا أن كثيراً من المساهمات في هذا المجال لم تنصرف إلى دراسة المجتمع وبيان كنهها، إذ غالبا ما اكتفت بأدوات التحليل "الأوربية" في تناولها. من ذلك وبناءً عليه يكون إسهامنا في هذه الورقة البحثية متطلعين إلى أن تكون الثقافة السياسية في العراق المعاصر عراق ما بعد ٢٠٠٣ محط أنظار الباحثين والمهتمين.

أولا : الإطار النظري للثقافة السياسية

إنها " مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في المجتمعات والتي تعود غالباً إلى التلاؤم الاجتماعي الجمعي لسلوك الأفراد في المجتمع المعين"، هكذا عرّف (لوسيان باي) الثقافة السياسية[١]، إمّا (سيدني فيربا) فيعرفها بأنها "المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية التي تحدد ما يحدث في السلوك والتصرف السياسي في مجتمع معين"[٢]، او كما يقول (غابريل الموند) بان (الثقافة السياسية) هي "مجموعة القواعد والمشاعر التي تدور حول السياسة الجارية في دولة ما، وفي مدة زمنية محددة[٣]"، أما الكتّاب العرب فقد حدد بعضهم مفهوماً واضحاً للـ(ثقافة السياسية) كما

(*) مدير عام المركز الوطني للتخطيط المشترك، مجلس الامن الوطني – العراق

[1] **Lucian Pye and Sidney Verba : Political culture and Political Development , New Jersey , Prinaton University, press 1965 , P.8.**

[2] **Sidney Verba , Comparative Political Culture in L.Pye an S. Verba , Op , Cit. P. 513.**

[3] **Gabriel Al-mond and Sidney Verba : The Civil Culture , Political Attitudes and Democracy in five nations , New Jercy ,Princtone University , press , 1963,P.11-12.**

فعل (كمال المنوفي) في تعريفه لها بانها "مجموعة القيم السياسية السائدة في المجتمع، التي تحدد اتجاهات الأفراد ومشاعرهم وسلوكياتهم في إطار علاقتهم بالنظام السياسي"[٤]، في حين عرّفها (صادق الأسود) على انها "حالة الوعي والتفاعل التي تربط المواطن بعملية بناء الدولة وادارتها من قبل النظام الحاكم ، وباقي المتغيرات والمؤثرات التي تطرأ او تقيد هذه العملية، بكونها تنطوي على التوجهات الأكبر التي تترك آثارها في الحياة السياسية بمستوياتها المختلفة"[٥]، وهنا نلاحظ ان هدف كل تعريف او مفهوم تم تبنيه من قبل أي مفكر هو باتجاه رسم خطة طريق للمحافظة على الحقوق الطبيعية للإنسان، إبتداءً من عملية فهمها، واستيعاب مضامينها ،كاستحقاقات طبيعية، والمتمثلة في الحرية، والملكية،والامن، ومقاومة الاضطهاد[٦]. أي ان الثقافة السياسية تعد عملياً موجهاً وكاشفاً فكرياً ومعرفياً لمصالح الانسان في المجتمع والدولة. خاصة وان تهرب الانسان من حالة الفطرة او (حالة الطبيعة) كما دعاها (هوبز) الى بيئة اكثر أمناً، والى مجتمع منظم، هو في الواقع ،قضاء على طبيعة الجهل والفوضى التي تواجه لإدارة المجتمع وافراده من خلال غياب الوعي والمشاركة والتعاون لإدارة الدولة والمجتمع، والتي يخلق غيابها حافزاً للنزعة العدوانية المتأصلة في الإنسان، وهكذا فان الأمن والإستقرار في الدولة (والمجتمع) يتحقق، كما يرى هوبز، من خلال إقامة وجود مجتمع يتمتع بثقافة سياسية عالية واعية ومشاركة سياسية في ظل نظام سياسي واجتماعي قادر على فرض النظام والاستقرار[٧].

ثانيا : الإطار التأريخي للثقافة السياسية في العراق

ولبحث ورصد ملامح الثقافة السياسية في العراق المعاصر لابد من بحث خصائص العراق وسماته الشكلية والجوهرية من الناحية السياسية ، ومعرفة البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تؤدي دوراً مهماً في تشكيل نمط الثقافة السياسية، وسمات الشخصية العراقية الرئيسة، ومقدار تفاعلها مع الوضع السياسي، ومراحل إدارة وبناء الدولة ، والتي أثرت بعمق في تشكيل المجتمع العراقي وهويته الوطنية، فقد مر العراق منذ سقوط بغداد على يد (هولاكو) في العام

---

[٤] د. كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، ط١، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٥، ص١٩٤.

[٥] د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي، أسسه وإبعاده، جامعة بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص٣٢٨.

[٦] اوليفيه دوهايل وايف ميتي، المعجم الدستوري ، ترجمة منصور القاضي ، المؤسسة الجامعة للدراسات ، ط١، بيروت ، ١٩٩٦، ص١٦٤ .

[٧] عبد السلام إبراهيم بغدادي ، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي ،دائرة الشؤون الثقافية والنشرية ، وزارة الثقافة والاعلام ، العراق ، ، سلسلة الدراسات ٣٧٨ ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١٢ .

١٢٥٨ ، بقرون مظلمة من التخلف والإحتلال ، فرضت على العراقيين سياسة وثقافة الطاعة والخضوع، وتركته هذه السياسات مجتمعاً ممزقاً وإقتصاداً راكداً، وثقافة أبوية وعشائرية، وإنقسامات إجتماعية، وصراعات سياسية ظهرت بوضوح بعد تشكيل الدولة العراقية في أوائل عشرينيات القرن الماضي، فبعد تأسيس الدولة العراقية وبأكثر من نصف قرن على وجود واردات النفط الهائلة، وتوفر الإمكانات المادية والمعنوية والبشرية ،لم يستطع العراق ان يقف على قدميه لبناء دولة قانون، وتأسيس قاعدة صناعية وزراعية وتجارية قوية ،لأن نظام الدولة أعطى ثقلاً متنامياً لسلطتها الذاتية والشخصية ، وسبق ذلك سياسات مشوهة في مجالات الحياة المجتمعية، فعلى سبيل المثال، ومن أجل تفكيك القبيلة عمل النظام السياسي مع الانكليز على تحويل شيوخ العشائر الى ملاّك ، والفلاحين الى عمال زراعيين أُجراء عندهم مما ساعد على قيام نظام ملكية شبه إقطاعي، وبدون ثقافة موضوعية لطبقة وحالة الاقطاع ، ثم جاء قانون الاصلاح الزراعي ليزيد من تعقيدات التركيبة الاجتماعية والسياسية في المجتمع بعد ان استهدف سلطة شيخ العشيرة ووفر سبل التمرد والنزاع للعاملين في مقاطعاتهم ، حيث انه لم يستمد قوته من حيوية داخلية ناتجة عن وعي سياسي للمواطنين ، وإنّما من حكم الانتداب البريطاني وسياساته[٨] التي زاد من تاثيراتها السلبية نظام حزب البعث الذي خلق ثقافة (شيخ العشيرة الجاسوس) بعد ما قام بتدمير الهياكل الهرمية الحقيقية للعشائر العراقية الرئيسة بتنصيب ودعم بدلاء غير مؤهلين لقيادة العشائر ونبذ الشيوخ الحقيقيين الذين رفضوا العمل كوكلاء للاجهزة الامنية والحزبية ، ثم جاءت سياسات مكونات ما بعد التغيير السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ التي استأنفت عملية تمزيق العشيرة وتشتيت جهدها ودورها الوطني في تعزيز وحدة وقوة المجتمع وبناء ثقافته السياسية في بعدها الاجتماعي العشائري ، أضف الى ذلك دفع ظلم الملاكين الكبار الذين خلقتهم سياسات الاصلاح السلبي ، واستبدادهم الى هجرة الكثير من الفلاحين الى المدن الكبيرة ، مما اسهم في ارتفاع معدل النمو الحضري المشوه ، وسبب نمو أحياء شعبية عدة عكست انطباعاً بائساً لثقافة سياسية مدنية غير ناضجة داخل المدن ، تحولت فيما بعد الى مصدر قلق إجتماعي وسياسي، وتزايد حدة التوترات الاجتماعية والسياسية ، ثم جاء عقد الخمسينيات من القرن الماضي الذي يعّده البعض أخصب العقود في تاريخ العراق الحديث، وأغناه من حيث التقدم الفكري والاجتماعي والثقافي، وكذلك من حيث التسامح الديني والسياسي على الرغم

---

[٨] **منذر حسن ابودان ، اثر ازمة الهوية على مشروع المصالحة الوطنية في العراق ،نخبة من الكتاب والباحثين، عراق الصراع والمصالحة (المصالحة والتعايش في مجتمعات الصراع) .الحوار المتمدن،الطبعة ١ ،(دار الشروق للطباعة، ،بغداد ، ٢٠٠٧) ،ص ٩٨ .**

من توسع المؤسسة العسكرية، وبداية صعودها الى السلطة[٩] ليؤشر بداية مراحل تطبيق سياسات وبرامج عسكرة المجتمع المنظمة .فقد عانى العراق على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين من محن مستعصية على الحل ،جعلت من الاحتلال تحريراً مع بداية القرن الحادي والعشرين، وهي دورة واجهها العراق في بداية القرن العشرين عندما (حرره) الانكليز من (السيطرة) العثمانية ، وفي بداية القرن الحادي والعشرين عندما (حرره) الامريكيون من السيطرة البعثية (الصدامية) ، وهي دورة تعكس بؤس التاريخ وقيمة الزمن في الثقافة السياسية العراقية. رغم ان العراق في كلتا الحالتين كان يحتوي إمكانيات التطور المستقل وادواته التي كانت عاجزة ومعطلة ومرعوبة لاتقوى على ممارسة دورها الحقيقي بشكل فاعل ، فقد استطاعت تجربة الحكم الملكي ان ترسي أُسس الدولة الحديثة، وتفلح لحدٍ ما في بناء مقومات الدولة الشرعية، والمجتمع المدني، وتراكم الخبرات، وتطوير الاقتصاد، وصنع مقدمات للثقافة الوطنية العراقية، والنخب العامة بما في ذلك السياسية ، رغم انها كانت تعاني نقاط ضعف جوهرية اسهمت الحركات الراديكالية (العلمانية والاسلامية) في اجهاضها التام ، بمعنى ان النظام السياسي القديم ، وقواه السياسية المعارضة لم يرتق الى مصاف الواقعية العقلانية لبناء الدولة المدنية بشكلها الصحيح[١٠] او استثمار طاقات ابناء المجتمع النوعية ، حيث ظهرت الكثير من ملامح النزاعات بين فئات ومكونات المجتمع الرئيسة لتتنافس وتعلن تناقض مواقفها على ابسط الامور والمسلمات المنطقية لبناء دولة مؤسسات ، وربما كان هذا أخطر الاختلافات على شكل الهوية الوطنية للعراق، ومضمونها ويلاحظ ان (الغزو) العسكري الامريكي للعراق في ٩ نيسان من العام ٢٠٠٣ ، قد أدى إلى زوال الكابح المركزي للنزعات والهويات العراقية المتنوعة عرقياً ودينياً ومذهبياً[١١]، بعد ان كان المجتمع العراقي يرزخ تحت سلطة إستبدادية ألغت كل الهويات والانتماءات القومية لحساب الولاء لها، وبدأ اغلب افراد المجتمع يستعيدون هويتهم (الاصلية) وانتماءهم الضيق، وأصبح لكل مجموعة انتماءات مذهبية يستندون اليها، ويستمدون الاحساس بالانتماء لها، وهي سمة لازمت تقريباً أغلب الطوائف والجماعات إذ اصبحت الانتماءات سواء أكانت دينية أو مذهبية أو عرقية أو حتى سياسية علمانية وشيوعية هي الوازع الاول والوحيد تقريباً في مرتكزات الثقافة السياسية للعناصر المنتمية او المحسوبة عليها بمختلف تصنيفاتها ، مما

---

[٩] المصدر السابق نفسه ، ص ٩٩ .

[١٠] د. ميثم الجنابي ، اشكالية العراق صراع من اجل المستقبل ، مجلة مدارك ، العدد٤ ،(مركز مدارك للبحوث والدراسات ، ٢٠٠٦) ، ص٣٣ .

[١١] محمد صبري أبراهيم العزاوي ، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي .. دراسة في المعوقات والحلول ، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ م ، ص٩٨ .

أسهم بالنزوع نحو الهويات الضيقة المحدودة مع استعادة ذاكرة الصراعات، والخلافات، والتناقضات القديمة[١٢].

ثالثا : ملامح الثقافة السياسية العراقية

يمكن تحديد أهم هذه الملامح في الآتي :

١: إشكالية بناء ثقافة سياسية يتبناها المجتمع والنخب السياسية لجعل عملية ممارسة تنظيم السلطة السياسية مقدمة وركيزة لبناء الهوية الوطنية، وكذلك شكل النظام، والثقافة السياسية الوطنية للمستقبل الذي يجب ان يكون واضح المعالم خاصة في مراحل تشكيل وبناء الدولة في العراق المعاصر.

ويمكن تشخيص حالة اللاتوازن المعرفي والموضوعي للثقافة السياسية السائدة في العراق وعملية بنائها وتنظيمها طيلة العقود الثلاثة المنصرمة من تاريخه المعاصر ، والتي لا تزال كذلك لغاية الوقت الحاضر، إذ تم التعامل مع عملية ومراحل إدارة وبناء الدولة بمختلف المسارات والمستويات التي كان يجب ان تكون منظمة اكثر لبناء مؤسسات دولة وليس مؤسسات حزب او قيادة معينة، وعلمية أكثر، لإستيعاب أبناء الشعب بجميع مذاهبهم السياسية والعقائدية، مع استمرار تطوير وتنضيج مؤسسات ومقدمات ومرتكزات بناء الفكر السياسي والثقافة السياسية الوطنية الخاصة بالعراق، لكن، ومنذ ان (تشخصنت) السلطة السياسية، ومن ثم الدولة ككل، فإنّها (أي الدولة) تخلت عن مهماتها الاساسية لبناء مؤسساتها وتقوية المجتمع الذي ينتمي اليها، وأصبحت مجرد هياكل وظيفتها الاولى والاخيرة، مَركَزة العنف او تجميع اجهزة إنتاجه، وإعادة توزيع قوة السلطة، من اجل السلطة، وتسويقها على انها سلطة الدولة الشرعية القائمة التي لا تطالها المراجعة و لا النقد!!، و ليس غريبا هنا ان يتم التلويح والصياح بشعارات (الوطنية و الوحدة الوطنية ، ومقاومة التطرف والعمالة الخ...)، للدعاية الانتخابية او لتبييض صفحات الكتل السياسية التي بنيت على أسس طائفية ومذهبية وقومية، لتكون رد فعل سلبي لفعل سلبي، في ظل ثقافة سياسية تقود في احسن الظروف الى (الديمقراطية المسؤولة) التي تُصّنع من قبل السلطة ، وليست الديمقراطية التي تصنع هي السلطة ، لتقوم مكوناتها بعد ذلك وبشكل طبيعي بمختلف تطبيقات وممارسات التمترس الطائفي والقومي والآيديولوجي الذي يؤدي وبشكل طبيعي الى تبني سياسات الإبعاد، والنفي المادي والمعنوي، وإعادة تعريف الاشياء بما ينسجم مع السياسات الجديدة لمكونات السلطات الجديدة ،

---

[١٢] **سامح رشاد: العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام، السياسة الدولية، القاهرة، المجلد ٤١، العدد(١٦٤)، ابريل ٢٠٠٦، ص ١٣٧؛ وكذلك انظر: عبد الحسين شعبان: المشهد العراقي الراهن-الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، المستقبل العربي، العدد(٢٩٧)، ٢٠٠٣، ص٦١.**

وليس لبناء ثقافة سياسية وطنية مؤهلة لان تكون مقدمة ومرتكزاً حقيقياً لتوحيد كلمة ومواقف المجتمع ، كان إهمالها سبباً رئيساً في عزوف الكثير من شرائح المجتمع عن المساهمة والتفاعل الايجابي مع العملية السياسية وعملية بناء الدولة[١٣].

ومن هنا يمكن ان نشخص حجم التعقيد والصعوبة البالغتين للمعني ببناء وتشخيص آليات التثقيف السياسي ، والتخطيط له ، ووضع السياسات المناسبة لمراحل التغيير من جهة، وتفعيل عملية بناء ثقافة سياسية وطنية يؤمن ويعتقد بها الجميع في العراق من جهة اخرى ، خاصةً وإن عملية التغيير نفسها قد لاتكون بالاتجاه الذي يخدم كل فئات المجتمع ، ان لم تشترك في تثبيت أركانها ومدياتها مكونات المجتمع الرئيسة نفسها متمثلاً بقادته السياسيين وعلمائه ومفكريه ومتطلبات فئاته الاجتماعية والاقتصادية خاصةً ، ومن مختلف الاتجاهات والمستويات[١٤]، بعد ان يتم تنظيم وتفعيل سياسات عملية التغيير الثقافي التي تكون على نوعين[١٥] هما "التغيير الثقافي غير الموجه و التغيير الثقافي الموجه"، حيث يحدث الاول نتيجة التحولات الإقتصادية والإجتماعية الطارئة او التقليدية في المجتمع، أو تغيير النظام السياسي والتنشئة الاجتماعية وأنساق القيم التقليدية وبشكل عفوي وطبيعي، مع تعريض الأفراد لأنماط تنشئة جديدة وتلقيهم قيماً حديثة على وفق مراحل تطور تاريخي نمطي، فيما يعتمد التغيير الثقافي الموجه بالأساس على تغيير مناهج التربية والتعليم المدروسة والمخطط لها، من خلال إسهام المدارس والمؤسسات التربوية والتعليمية الاخرى في تغيير النظام الثقافي التقليدي إذ يتم التدريس عن طريق مقررات معينة تزخر بالعناصر الثقافية الجديدة التي يدعو لها النظام[١٦]. فبعد تحقق كل من حقوق المواطنة والمشاركة المجتمعية في القرار سيمثل التغيير الموجه للثقافة السياسية المساهمة تعبيراً عن مصالح الإنسان ،كمدافع عن الفرد والقيم الإنسانية والوطنية ، لقيم تبشر بالعقلانية واحترام العقل ، والثقافة السياسية الواعية الناتجة عن التغيير الموجه وهذا يجب أن يكون مساهماً رئيساً في عملية بناء الدولة وتبنى وتفعيل طموحات

---

[١٣] د. علي وتوت ، الدولة و المجتمع في العراق المعاصر .. سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق ١٩٢١-٢٠٠٣ ، سلسلة مشرقيات، ط١ ، مركز دراسات المشرق العربي ، ٢٠٠٨م ، ص ٥٥٨ .

[١٤] لجنة المرأة والاسرة والطفولة ، مجلس النواب العراقي ، خطة عمل استراتيجية لعملية التغيير المجتمعي تجاه مجال المرأة والاسرة والطفولة للمرحلة المقبلة ، (بغداد ، الدائرة الاعلامية للبرلمان العراقي ، ٢٠٠٨). ص ١٨ .

[١٥] كمال المنوفي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٩.

[١٦] المصدر نفسه ، ص ٢٠٠.

ابناء المجتمع ، وتدافع ايضاً عن الاستقلال الوطني والتحرر الاجتماعي وتتابع في مسارها ونضالها الثقافة الوطنية المرتبطة بالشعب وتاريخ نضاله في الماضي والحاضر ، مبشرة بمستقبل جديد[١٧].

٢- القيم المؤثرة في عملية بناء الثقافة السياسية في المجتمع العراقي

تكمن أهمية دراسة القيم في كونها تمثل المعايير التي توجه مواقف وسلوكيات الجمهور ، وتعبر عن إيثار افراد المجتمع (المواطنين) لبعض المرامي الاجتماعية والشخصية بالإضافة إلى وسائل تحقيق هذه المرامي ، فقد يعطي احد الأشخاص أولوية عالية للحرية والمساواة والإنسجام الاجتماعي ويفضل السياسات التي تعزز هذه القيم ، وقد يشدد شخص آخر على الإستقلالية والتميز الاجتماعي والطموح في توجيه أفعاله[١٨]، وكل هذه الطرق والمستويات في تعاطي افراد المجتمع مع مفردات وسياسات بناء الدولة ستكون بشكل او بآخر مرتكزات لنوع ودرجة وتوجه الثقافة السياسية في المجتمع ، وتحديد قيم الجماهير في جوهر التفاعل السياسي بين افراد ومكونات المجتمع وقيادات وسياسات السلطة الحاكمة وشكل نظام الحكم، وتبرز أولويات القيم في تحديد ماهو مهم للمواطنين ، وماهي ، وما يجب أن تكون عليه أهداف المجتمع ، والنظام السياسي ، في الوقت الذي يشكل فيه التضارب بين أنظمة القيم البديلة او الطارئة على المجتمع أساس الصراع السياسي والمنافسة السياسية في اغلب المجتمعات ، وغالباً ما تمارس عمليات ترسيخ او تهميش بعض القيم الواسعة تأثيراً كبيراً وفعالاً على مواقف وسلوكيات الجماهير السياسية الأكثر وضوحاً . لذا يتطلب عنصراً آخر من عناصر بناء الثقافة السياسية من خلال خلق دور مناسب للمواطن في عملية التغيير في أولويات القيم السائدة في المجتمع ، وقد تعطي المقارنة العابرة للمجتمعات المعاصرة مع جيل مضى دليلاً ملموساً على وجود الأعراف الاجتماعية المتغيرة ، والتي تؤثر على شكل الفكر السياسي والثقافة السياسية للمجتمع ، وتفتح العلاقات الهرمية بين السلطة ومكونات المجتمع من خلال خلق الدوائر والممارسات الهادفة والمخطط لها لتطوير نوعية ومساحة المشاركة او الشراكة المنظمة في صنع القرار ، إذ يطالب المواطنون بالمزيد من التحكم بالقرارات التي لها مساس بحياتهم

---

[١٧] **د. عامر حسن الفياض ، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي،في العراق المعاصر،مطابع جريدة الصباح ، كتاب الصباح الثقافي (١٣) ، ٢٠٠٧ ،ص ١١٩.**

[١٨] **رسل جيه دالتون ، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية .. الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والمانيا الغربية وفرنسا ، ترجم بإشراف وتحرير ، د. احمد يعقوب المجدوبة ، شارك في الترجمة محفوظ الجبوري ، دار البشير للطباعة، عمان الاردن ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ،ص ١٠٠ .**

، كما وتؤثر القيم عموماً والجديدة منها خصوصاً على المواقف تجاه العمل وأساليب الحياة ودور الفرد في المجتمع[١٩].

ولو ضربنا مثلاً مباشراً في التجربة العراقية ، كحزب (البعث العربي الاشتراكي) نفسه، فإنّه كان يسمي نفسه صراحةً : بانه (عربي) دون اي ذكر لاسم (العراق) ؟ ، و هو في احسن تقدير يمثل (أبناء الإثنية العربية) في العراق ، معنى هذا : إنّه من الطبيعي ان يشكل الكردي أو التركماني العراقي حزبه الإثني او القومي ، و السرياني كذلك ، و اليزيدي ، و الصابئي، و هو ما حدث بالضبط منذ سقوط النظام في ٩ نيسان من العام ٢٠٠٣ ، فكل فئة سكانية عراقية صار لها حزبها، بل قُل احزابها و حركاتها[٢٠]، التي كان نتاجها الطبيعي اضعاف الثقافة السياسية الهادفة والواعية لبناء الدولة وتطوير وتنضيج عملية المشاركة السياسية .

٣- ومن ملامح الثقافة السياسية المهمة الأخرى في البيئة العراقية المعاصرة حالة الركون الى العنف، والشخصية العنيفة، والفكر الذي يحمل ملامح العنف في مخرجاته المتشددة والمتشنجة، مما انتج او دعم حالة تنامي مظاهر العنف السياسي والارهاب الفكري بجميع اشكاله المتصلة بجملة عوامل مجتمعية (اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية) توفر لوجوده او لزواله البيئة الموضوعية المناسبة ، التي كان لها دور كبير في خلق حالة من غياب الحريات العامة او التضييق عليها وارهابها ، وتهميش الممارسات الديمقراطية ، و هيمنة نزعات القمع و الإقصاء السياسي و مصادرة النشاط السياسي الفتي غير الخاضع للكيانات الهرمة برمته ومن ثم دفع الحِراك الاجتماعي الى التعبير عن نفسه خارج القواعد المألوفة للسياسة، أي في صورة عنف مسلح ، وظهور ثقافة تتسم بعدم الاستقرار والتباين بين شرائح ومكونات المجتمع ، مما انتج وجود من يشدد على العوامل الثقافية و الدينية الضيقة من قبيل انتشار افكار الغلو والنزعات العقائدية المتطرفة، والتي أفشلت حتى محاولات الإصلاح الديني[٢١]، مما أثر وبشكل مباشر في أهم جانب من جوانب بناء الثقافة الوطنية الواحدة، وتعطيل منظومة العدالة الاجتماعية في برامج الدولة السياسية ، التي ينبغي أن تحقق العدالة في توزيع الثروة والحقوق المادية والسياسية بشكل متساوٍ يرضي جميع فئات المجتمع دون استثناء ودون استغلال فئة لفئة أخرى[٢٢].

---

[١٩] المصدر نفسه ،ص ٩٩ .

[٢٠] د. علي وتوت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦٧-٥٦٨ .

[٢١] عبد الإله بلقزيز ، الدولة و المجتمع جدليات التوحيد و الانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، ط١ ، (الشبكة العربية للابحاث و النشر ، بيروت، ايلول/سبتمبر ٢٠٠٨) ، ص ٩٦ .

[٢٢] محمد صالح ربيع العجيلي،ظاهرة الفقر في الوطن العربي،ط١،(مطابع دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٧)، ص ١٦٨ .

٤- **تعد ثقافة المساهمة من أهم ملامح الثقافة السياسية** ، والتي ترتكز أيضا على ضرورة مشاركة الفرد (المواطن) في صنع القرار ، بوصف هذه الحالة من التفاعل مرتكزاً أساسياً للوصول إلى (القرار الأفضل والانسجام الأفضل) بين مكونات المجتمع من جهة ، وهذه المكونات والنظام السياسي من جهة أخرى ، فضلاً عن كونها حقاً من حقوق المواطنة يجب تفعيله وتنظيمه والتثقيف عليه ، وإذا كان هناك جدل حول كيفية المشاركة وأنماطها ، فانه ليس من الضروري أن تكون تلك المشاركة أو نمطها في سياق الكيفية أو النمط الغربي ، مع وجود مشتركات وطنية وثقافية كبرى في المجتمع العراقي يمكن اعتمادها وتحويلها إلى أنماط خاصة بالوضع العراقي ، منسجمة مع حضارة وتطلعات ومشتركات شعبه لتكون المشاركة فعّالة وواعية ، غير صورية كما هو الحال في أكثر بلدان المنطقة العربية والإسلامية[٢٣].

رابعا : واقع الثقافة السياسية في الوضع العراقي الحالي

ولتوضيح واقع الثقافة السياسية في إطار الوضع العراقي الحالي لابد لنا من التعرف الى واقع الوضع العراقي العام الذي اتسم بالعلامات الفارقة الآتية[٢٤]:

١ . عدم وضوح مفردات قوة ووحدة الدولة قبل وبعد التغيير ، فقد أسس النظام البعثي لهذا الهاجس، وجاء بعده دستور العام ٢٠٠٥ ، ليتعاطى مع مواضيع لها الاثر السلبي نفسه ،كموضوع الاقاليم، وصلاحيات الفدراليات غير الواضحة، والتي تترك اثراً وفراغاً سلبياً في ثقافة المواطن السياسية[٢٥].

٢ . ظهور تشريعات ومفاهيم وظيفية وفنية لإدارة وبناء الدولة بشكل يسيء لتطلعات المواطن في بناء ثقافة وطنية موحدة وجامعة للشعب، كالمحاصصة، والديمقراطية التوافقية، والوقف السني، والشيعي، والمسيحي... الخ[٢٦].

٣ . طريقة حل وإعادة بناء وتنظيم مؤسسات القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية والاستخبارية الاخرى ،والتي تركت فجوة كبيرة في سياسات بناء ثقافة سياسية وطنية تؤمن وتؤسس لفهم موحد لموضوع وممارسات الأمن وادواته الخاصة بهذه الاجهزة[٢٧].

---

[٢٣] **د. عامر حسن الفياض ، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي،في العراق المعاصر ، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩ .**

[٢٤] **د. قحطان كاظم الخفاجي ، مستقبل الدور الاقليمي للعراق في ظل الاحتلال الامريكي ، مجلة قضايا سياسية ، العدد الخامس عشر ،جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، المجلد الرابع / ٢٠٠٩ ، ص ٨٣ .**

[٢٥] **انظر : الدستور العراقي ٢٠٠٥ ، الفقرتين رابعاً وخامساً من المادة(١١٧).**

[٢٦] **المصدر السابق نفسة ، مواد الدستور ٤٣/٣و١٠٩/أولا و١١١و١١٧/رابعا.**

[٢٧] **المصدر نفسه ، المادة ٩ .**

٤ . تبعات ثقافة السوق المفتوحة على النظام الرأسمالي الدولي التي صدمت ثقافة الاستهلاك غير المنظم للشعب العراقي، والتي اثرت في النهاية على سياسات حماية الانتاج الوطني ، والمستهلك المحلي سلباً عن طريق إيجاد حالة غياب التوازن بين بناء مؤسسات الدولة الاقتصادية او اعتماد المنتجات المستوردة على الرغم من قدرة العراق على توفيرها محلياً !! .

٥ . غياب الهوية المحددة للعراق، وتجاذب أطراف العملية السياسية في كسب ود ورضا القوى الإقليمية على وفق ثوابت ضيقة غير جامعة للشعب العراقي .

٦ . سعي بعض أطراف العملية السياسية في العراق، وبسبب أنماط إرتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية أو بعض القوى الإقليمية وبشكل غير مُبَرَر إلى تحقيق مصالح لا تتوافق مع ثوابت جمعت بين العراق ومنطقته لعقود مضت، وعلى البُعدين : القومي والاسلامي معاً.

٧ . الدور المعقد والمتناقض للدول المجاورة للعراق (العربية وغير العربية)، والتي اساءت بشكل مباشر لعملية بناء الدولة، وبناء ثقافة سياسية وطنية موحدة ، عن طريق العمل على تفكيك أواصر وثقافة الارتباط الوطني لمكونات الشعب.

٨ . الانتقالة السريعة ، والبالغة الخطورة، والتعقيد، بين حقبة الحكم الشمولي الدكتاتوري ، والتحول غير المنظم الى حالة المجتمع المدني، والانفتاح الحضاري، والسياسي، والاقتصادي في ظل بيئة هشة للاستقطاب الطائفي والعرقي ، في مجتمع يتسم أصلاً بالتعددية المركّبة في كل أجزائه ومكوناته .

٩ . طول المدة التي حكم بها حزب البعث، والتي انعكس اثرها التربوي السلبي لتطبيع الذهن العراقي على ثقافة الخضوع للدولة الاستخباراتية ، التي ستواجه طباعها وادواتها كل مسالك بناء دولة تعددية ، وثقافة مبنية على حرية الراي والتعبير ،كانت مقدمتها فوضى كبيرة ، وانفلاتاً واضحاً في استخدام المفهوم غير الواضح للحرية والأمن .

١٠ . اعتماد سياسات ادت الى حالة تشويه المفاهيم والقيم الاصيلة التي يحترمها ويقدسها المجتمع العراقي بشكل مدروس من قبل نظام (صدام حسين التكريتي) مما ادخل المجتمع في فوضى جديدة ، وخطرة لتمييز ، وتحديد معايير ومرتكزات القيم والمبادئ التي يجب ان تبنى عليها الدولة ، وتتحول الى ثقافة سياسية وطنية للمجتمع فيها .

ان هذه البيئة السياسية للوضع العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، تنعكس بدورها سلباً على الثقافة السياسية ، والاخيرة التي يجب ان تكون بدورها موضع انتباه ومراعاة في عقلية وتفكير وسلوك صانع القرار وصانع الرأي في العراق ، وبما أن الإنسان وسيلة الدولة وغايتها ، وهي وسيلة لا تكون

فعالـة ، إلا اذا أحسـن إعـدادها وتوظيفهـا ، وإلا اذا رأت هـذه الوسـيلة تطابقـاً بـين عملهـا وغايتهـا وبدأت تمارس حقوقها اعتماداً على ادراك علمي وموضوعي مبني على وعي وثقافة سياسية تؤسس لفكر سياسي قادر على الاسهام في بناء الدولة وتحصين مصالحها وخصوصياتها، ولكي يتحقق ذلك ، لابد من تنمية معالم رئيسة عدّة في الثقافة السياسية ، أولها الشعور بالمواطنة على وفق إدراك جمعي ، وبصورة ايجابية ومنطقية يعكس تماثل موجبات الإنتماء بين الافراد والجماعات لتحقيق المصالح المشتركة لهذه الجماعات ، وهذا ما يمكن ان يوصف بالتطور العملي لإنعكاسات بناء الثقافة السياسية الوطنية المنتجة ، ويمكن الاستشهاد هنا بتجربة التغيير الثقافي في العراق المعاصر الذي كانت مقدماته حاضرة في الواقع من الناحية الاعلامية ، إذ لم يغب عن طروحات معظم مكونات العملية السياسية في العراق ، بيد ان الواقع العملي يشير إلى خلاف ذلك ، فالإدارة السياسية التي اعتمدت في عملية بناء الثقافة السياسية أساساً على فلسفة تصنيف وتمييز يتم من خلاله وضع نهايات غير موحدة لثقافات سياسية وطنية موحدة!! ، فقد تأسس جانب كبير منها ، على أفكار الانتماءات او الارتباطات الإقليمية ، او على وفق التكوين العرقي والطائفي ، الأمر الذي ينمّي الإنتماء للإقليم أو الانتماء للفئة او الطبقة او الشريحة ، أكثر من الإنتماء للدولة[٢٨]، فيضعف الشعور بالمواطنة ، مما يضعف من ثمَّ قدرة الدولة على توظيف المقومات الديمغرافية بتفاعلاتها الإقليمية والمقومات الاجتماعية بتفاعلاتها الفئوية ، وذلك لان أقاليم ومكونات العراق المادية والبشرية ، والتي جرى تنظيمها وتحريك مستوى ونوع وتوجهات الثقافات السياسية المتعاقبة عليها ، مذ اصبحت دولة ، على مرجعيات وثوابت متنوعة ومتناقضة في كثير من حالات صيرورتها او سياسيات تفعيلها ، مما انعكس على طبيعة إدراك الفرد في الإقليم او المجتمع أو على إدارة هذا الوضع ذاته ، وهذا يعود إلى ان تنوع التكوين ، الذي يولد بالضرورة تنوع الإدراك ، وتنوع الإدراك أو تباينه يولد بدوره تنوع المواقف والاستجابة حيال القضايا المختلفة ، ومن ثمَّ ، فان هذا التباين ، سيكون واحداً من محددات الدور الرئيس لبناء الثقافة السياسية الوطنية في العراق ، وما المساجلات التي تتجاذبها (مكونات) العملية السياسية في العراق ، حول هوية العراق وتحديد عمقه الإقليمي والإيديولوجي إلا واحدة من نتاجات عدم وجود الثقافة السياسية المقصودة هنا ، ثم ان كل هذه التفاعلات تعتمد تبعاتها وبدرجة كبيرة على الثقافة السياسية للسلطة الحاكمة ، وكذلك مجموعة القيادة الرئيسة في الدولة وعلى مختلف مسميات التجمعات الاجتماعية والسياسية التي

[٢٨] مجلة قضايا سياسية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، المجلد الرابع / العدد الخامس عشر ،٢٠٠٩ ،ص ٧٧ .

تمثلها ، لأن ذلك سيكون جزءاً مهماً من عملية التفاعل بين سياسة تبنى ثقافة معينة من ناحية ومقدار عملية التفاعل بين افراد المجتمع والسلطة من ناحية اخرى ، اذ كلما زادت درجة الانفراد باتخاذ القرار كلما تضاءل دور الإنسان في صنع القرار في مجتمعه ، وكلما أصبح الانسان على الهامش ، افتقر الى الشعور الذي يحفظ له عزته وكرامته ، وهو حين يفقد ذلك الشعور قد يفقد شعوره بالإنتماء والولاء في ظل هذا الوضع ، وينتهي عنده الحماس والاخلاص للبذل والعطاء ، وبهذا سيكون بعيداً كل البعد عن مقومات تبني الثقافة السياسية الوطنية او انفعالات التأثر بالتغيير الثقافي في مجتمعة[٢٩].

الخاتمة

لا تزال المرتكزات القبلية والاسرية و الطائفية و القومية ، او كلها ، قائمة في المجتمع العراقي عموما، وان تفاوت ثقل مرتكز على الاخر بين مدّة واخرى، وفي هذا التفصيل اشارة واضحة الى ان ثقافة المواطنة الحقيقية لا تتحقق في ظل الإنفراد باتخاذ القرار أو غياب السياسات والخطط الوطنية المناسبة لبناء الثقافة السياسية الوطنية الفاعلة والواعية في المجتمع، بل انها تقضي كذلك ان يقوم المواطن بدور فعال في اتخاذ القرار وباقي الأمور السياسية المهمة، ومن ثم يؤثر ويتأثر بالنظام السياسي ليكون له دور مناسب وواضح في عملية بناء الدولة وتعزيز قوة ووحدة المجتمع فيها .اذن تترابط العلاقة بين المواطن الذي يتمتع بدور في الحياة العامة عموما والسياسية خصوصا، وترسيخ ثقافة سياسية فاعلة ومؤثرة في المجتمع.

[٢٩] د. عامر حسن الفياض ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ .